رئيس الوزراء في افتتاح ندوة "اليمن في العهد العثماني":

الفهم الإيجابي للتاريخ هو الذي نرسي من خلاله اليوم أسس علاقة تعاون متينة مع أشقائنا في تركيا

نعبر عن تقدير اليمن البالغ لتركيا وسياستها ومواقفها المبدئية المشرفة تجاه قضايا أمتنا

رئيس الوزراء أثناء إلقاء كلمته في الندوة

جانب من المشاركين في الندوة

صنعاء/ سبأ:

أشاد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور بالشراكة المثمرة بين المركز الوطني للوثائق بصنعاء و مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أريسكا) في اسطنبول مشيداً بالجهد الذي بذل في إطار هذه الشراكة من أجل إقامة ندوة " اليمن في العهد العثماني " التي انطلقت أعمالها يوم أمس الأربعاء بمشاركة أكثر من عشرين باحثا يمنيا وتركيا.

وأكد في افتتاح الندوة التي تستمر يومين.. أكد أهمية برنامج وموضوعات هذه الندوة في التوثيق العلمي والتاريخي لفترة الوجود العثماني في اليمن وقراءة أحداثها والغوص في تفاصيلها بما يوفر فهماً أفضل وأعمق لمجريات تلك الأحداث ويفضي إلى صياغة جديدة مُعززة بمرجعية تاريخية وثائقية لتاريخ اليمن إبان تلك الفترة.

وقال"إن الارتباط السياسي بالإمبراطورية العثمانية خلال تلك الفترة الطويلة من الزمن أفضى إلى تحولات وتغييرات عديدة في الواقع المعاش وفي أنماط الحياة وتطور مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية".

وأضاف"لعلكم أكثر دراية بأن تاريخ أي شعب أو بلد خلال فترة معينة من الزمن لا يكون كاملاً إلا إذا استوعب كامل أجزاء الصورة المتعلقة بتلك الفترة بتفاصيلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

ولفت الدكتور مجور إلى أن الانشداد إلى التاريخ باعتباره ماضياً لا يكون إيجابياً إلا حينما نجعل منه مصدر إلهام لإرادتنا الحاضرة في بناء جسور الأخوة والتعاون والمصالح المشتركة مع الشعوب الشقيقة والصديقة.

وبين أن هذا النوع من الفهم الإيجابي للتاريخ هو الذي نرسي من خلاله اليوم أسس علاقة تعاون متينة مع أشقائنا في تركيا على كافة المستويات منذ أن دشن هذا العهد الجديد من العلاقات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بزيارته التاريخية الأخيرة لتركيا.

وثمن ما تحقق في مسار العلاقات الثنائية بين اليمن وتركيا وبمجالات التعاون التي تشهد نمواً مطرداً في كافة المستويات.

وتابع رئيس مجلس الوزراء قائلاً"إذا كان التاريخ المشترك يحتفي بالعديد من القواسم المشتركة التي جمعت بين شعبين مسلمين في الماضي فإننا اليوم نتقاسم مع تركيا قدر العيش في منطقة يتعين على شعوبها أن تكون أكثر تآلفاً وتعاوناً في مواجهة التحديات المصيرية التي تتهددها على المستويات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية" .

وعبر عن تقدير اليمن البالغ لتركيا وسياستها ومواقفها المبدئية المشرفة تجاه قضايا أمتنا والتي جاءت ثمرة طبيعية لدورها وتموضعها الجديد كقوة مفصلية في عمق أمتها ومنطقتها العربية والإسلامية.

وقدر الدكتور مجور عالياً هذه النخبة المتميزة من العلماء والباحثين المهتمين بالتاريخ والحضارة الذين يجتمعون في هذه الندوة ليوظفوا إمكاناتهم المعرفية والعملية المتخصصة في قراءة الإرث التاريخي المشترك الذي نتقاسمه مع الأشقاء في الجمهورية التركية.

واستطرد رئيس مجلس الوزراء قائلاً "ان هذا الإرث من التاريخ المشترك الذي يتقاسمه اليمنيون مع أشقائهم الأتراك هو أحوج ما يكون اليوم إلى أن نضعه في عهدة العلماء والباحثين و أن نخضعه لمنهج البحث العلمي التاريخي بما يتيح قراءته قراءة علمية موضوعية متجردة مما علق بنظرة النخبة والعامة على السواء إلى هذا الإرث من شوائب المواقف والأحكام المسبقة.

ولفت إلى أن في ثنايا هذا الإرث الكثير مما يستحق أن يعرف وأن ينقل إلى الأجيال الحاضرة والقادمة فالتاريخ مدونة شاملة لكل ما صنعه الإنسان على هذه الأرض.

و اعتبر انه لا يمكن اختزال التاريخ إلى مدونة حصرية لجولات الصراع بين الشعوب وما سجله من توافقها واجتماعها على مبادئ وأهداف وغايات مشتركة كون الإرث التاريخي المشترك الذي يجمعنا مع إخواننا الأتراك قد أثقل في فترات معينة بأحداث وتحولات سلبية فإنه لا شك حافل بالإنجازات المشتركة وبما يمكن أن نعتز به ونبني عليه رؤيتنا المشتركة نحو حاضر أفضل ومستقبل أجمل.

ونوه الدكتور مجور بالدور البارز الذي يقوم به المركز الوطني للوثائق وبجهده في العناية بالذاكرة الوطنية وترميم وإحياء ما بُلي منها بهذا الإنجاز الوثائقي المتميز .. مجدداً التأكيد على دعم الحكومة ورعايتها الكاملة للمهام التي ينهض بها هذا الصرح التوثيقي وللأنشطة والفعاليات التي يتبناها وتدخل في صميم اهتمامه واختصاصه.

وأكد أن الحكومة تدعم وبصورة كاملة المشروع الثقافي والحضاري النوعي المتمثل في تشييد مبنى جديد للمركز الوطني للوثائق بالمعايير والمواصفات المتبعة في تشييد مباني الأرشيف في العالم .. مشيراً إلى الحرص على أن يرى النور قريباً والتطلع إلى توفير بيئة ملائمة لحفظ وأرشفة إرث اليمن الوثائقي وبيئة مناسبة للاستفادة العلمية والمعرفية والبحثية من هذا الإرث.

ورحب الدكتور مجور بالأشقاء القادمين من تركيا إلى بلدهم الثاني اليمن.. ناقلاً إليهم تحيات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومباركة فخامته لأعمال الندوة وتمنياته الطيبة بأن تتكلل أعمالها بالتوفيق والسداد.

من جانبه أوضح رئيس المركز الوطني للوثائق علي أبو الرجال أن الندوة ستناقش على مدى يومين في سبع جلسات 27 ورقة علمية بمشاركة نخبة من السياسيين والأكاديميين والباحثين من اليمن وتركيا.

وأشار رئيس المركز إلى أن هذه أول ندوة يقيمها المركز بهذه الصيغة بالتعاون مع مركز اريسكا التركي بهذا الحضور النخبوي للخبراء والمهتمين، والمضمون الأعم والأجد حول "اليمن في العهد العثماني"

وقال أبو الرجال: لقد عقدنا على هذا الدرب ندوات وأقمنا معارض وأحدثنا مقاربات مهمة لموضوع العلاقة بين اليمن وتركيا في العهد العثماني لكننا بهذه الندوة نفتتح فصلا جديدا ونطرق أبعادا جديدة في تلك العلاقة.

ونوه بأن العلاقات اليمنية التركية في العهد العثماني قد ظلت مستمرة أكثر من أربعة قرون من التاريخ، وقد مضت تلك القرون بتأثيراتها المباشرة وانطوت أحداثها لكنها بقيت تاريخا حاضرا في قسمات الوجوه وفي الإرث المشترك من العادات والتقاليد وبقيت بعض شواهدها المادية ماثلة في حياتنا أيضا.

وأعتبر رئيس المركز أن هذه الندوة تعبر عن قناعة راسخة لدى الجميع بأهمية وضرورة إعادة كتابة تاريخ العلاقات اليمنية التركية في العهد العثماني لا كما نريده أن يكون بل كما قد كان.

ولفت إلى أن تركيا اليوم عادت لتسمع صوتها من جديد منتصرة لحق الأمة في أرضها وكرامتها وحقها في الحياة, وأن ذلك الصوت دوى إبان العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ولاتزال أصداؤه مدوية، ما يجعل الإيمان أعمق بأهمية الغوص في أعماق ذلك العهد الطويل من العلاقات اليمنية العثمانية لان فيه الكثير مما يعيننا على المضي بثبات وأمل على أرضية الحاضر باتجاه مستقبل أفضل في العلاقات بين البلدين.

فيما استعرض مدير مركز التاريخ للأبحاث والفنون والثقافة الإسلامية "أريسكا" الدكتور خالد ارن أهم الأنشطة والفعاليات التي نفذها المركز للتعريف بالتراث الإسلامي وما يضطلع به المركز من نشاطات في مجال البحث والنشر والمعلوماتية والمكتبة والتوثيق وتشجيع الدراسات الأكاديمية.

وأوضح أن المركز أنجز حتى الآن قدرا لا يستهان به من الأنشطة والفعاليات التي أخذت أشكالا وأساليب مختلفة داخل تركيا وخارجها بما فيها أبحاث أخذت شكل الكتاب المطبوع وندوات مؤتمرات مرتبطة بكثير من الأحداث.

وتطرق الدكتور أرن إلى ما شهدته كثير من مناطق الأمة الإسلامية تحت الحكم العثماني بما فيها اليمن .. مستعرضا بعض تفاصيل الأحداث ومواقع التاريخ في تلك الفترات.

يصاحب الندوة معرضا خاصا بالوثائق والمطبوعات التي توضح ملامح الفترة التاريخية التي عاشتها اليمن في العهد العثماني.

وأوضح وكيل المركز الوطني للوثائق علي سعد طواف أن المعرض يضم أكثر من 300 مخطوطة تتضمن وثائق وخرائط وعينات من العملات النقدية التي كانت متداولة خلال تلك الفترة.

ولفت إلى ما يهدف إليه المعرض من التعريف بنشر الوعي الوثائقي لدى الأجيال والعامة وأهمية هذه الوثائق ومدى فائدتها المرجوة في إعداد الأبحاث والدراسات والمؤلفات.

حضر الافتتاح المستشار السياسي لفخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد الكريم الإرياني والمستشار الثقافي لرئيس الجمهورية الدكتور عبد العزيز المقالح وعدد من أعضاء مجلسي النواب والوزراء وجمع من الباحثين والمثقفين والمهتمين وأعضاء السلك الدبلوماسي بصنعاء.

بعد ذلك بدأت أعمال الندوة من خلال الجلسة الأولى التي رأسها المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبدالكريم الإرياني وناقشت ست أوراق عمل الأولى لوزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح علي باصرة حول "مصادر التوثيق للوجود العثماني في اليمن".

وقدمت الورقة لمحة عن كثير من الشواهد والمعالم العثمانية التي ما تزال باقية في اليمن والكم الكبير من الوثائق المتوفرة وتوثق لحقبة الحكم العثماني خلال تلك الفترة.

وأوضحت الورقة ما يجب أن يقوم به المركز الوطني للوثائق لحفظ وصيانة تلك الموجودات التاريخية عبر تأسيس أرشيف يعتمد على التصوير الضوئي للوثائق وإدخالها في أقراص ممغنطة ليتم تداولها من دون أن تتعرض للتلف.

فيما تناولت ورقة الدكتور احمد قواص من جامعة استانبو موضوع "ولاية اليمن بوابة العثمانيين على المحيط الهندي وفرص التعاون مع المسلمين الأفارقة والهنود الملاوي".

وأوضحت الأهمية التي مثلتها اليمن عبر موقعها الاستراتيجي للدولة العثمانية في التأسيس للاتصال مع المسلمين في الشرق, وما مثلته كثير من مناطق اليمن من نقاط أساسية في الصراع العثماني مع الدول الاستعمارية.

وركزت ورقة الدكتور عبد الحكيم الهجري من جامعة صنعاء على " سياسة جعفر باشا في إرساء دعائم السلطة العثمانية في اليمن خلال الوجود العثماني الأول 1616-1608م".

واستعرضت أبرز الأحداث التي شهدها اليمن وكيف لعبت سياسة جعفر باشا في إرساء دعائم السلطة العثمانية في اليمن حيث شهدت الأوضاع في عهده استقرارا تاما وما أولاه من أهمية لاسترضاء رجال الدين في اليمن.

واستعرض الدكتور محمد داود من جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا"ايجابيات الحكم العثماني في اليمن".. معتبرا أهم الايجابيات هي حماية العثمانيين لليمن والأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز من الاستعمار الأوروبي وإزالة التقسيم الإقطاعي القبلي الذي كان موجودا في اليمن.

وتناول الدكتور فيصل الكندري من جامعة الكويت في ورقته "سلمان الرومي وتقريره لعام 931 هجرية 1525م الدور الذي قام به هذا القائد العثماني في البحر الأحمر في بدايات القرن العاشر الهجري مع شرح لتقريره الذي رفعه للوزير إبراهيم باشا حول نشاط البرتغاليين في الشرق.

فيما أوضحت ورقة الدكتور إدريس بوستان من جامعة اسطنبول " أهمية مستودعات الأسلحة في كل من المخا وقناة السويس وجدة في الصراع العثماني البرتغالي".

أكد أن تطوير البنية التحتية للقوى العاملة في اليمن من أولويات الحكومة في المرحلة القادمة

الأرحبي: إنشاء مناطق اقتصادية خاصة سيحد من البطالة وسيعزز جهود تطوير الإدارة الحكومية في اليمن

الأرحبي لدى افتتاحه ورشة العامل الخاصة بإعداد قانون للمناطق الاقتصادية أمس

صنعاء / سبأ:

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي حرص الحكومة على انجاز إعداد قانون خاص للمناطق الاقتصادية وفقا لأفضل الممارسات العالمية يحفز القطاع الخاص للاضطلاع بدور محوري في الإسهام في عملية التنمية الشاملة في اليمن .

وأشار نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في كلمة له لدى افتتاحه أمس ورشة العمل الخاصة بإعداد قانون للمناطق الاقتصادية في اليمن إلى أن القانون يمثل أحد أبرز مبادرات الإصلاح التي تضمنتها مقررات الأجندة الوطنية للإصلاحات .. مؤكدا أن إنشاء المناطق الصناعية سيمثل إضافة نوعية لمسيرة التنمية في اليمن حيث ستسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الجهود الحكومية الهادفة إلى تعزيز قدرات الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا وأساليب جديدة للإدارة

ولفت نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لدى اطلاعه على تفاصيل الدراسة المقدمة من هيئة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي حول إنشاء المناطق الصناعية في اليمن وفق أفضل الممارسات العالمية إلى أهمية إنشاء إطار مؤسسي واستراتيجي قانوني وتنظيمي للمناطق الاقتصادية الخاصة المستدامة في اليمن .. منوها بضرورة اضطلاع القطاع الخاص بدور حيوي في عملية التنمية .

وتضمنت الدراسة المعدة من هيئة التمويل الدولية التصور العملي لإنشاء إطار مؤسسي واستراتيجي قانوني وتنظيمي للمناطق الاقتصادية الخاصة المستدامة في اليمن والقضايا المتصلة بتطوير إطار المناطق الاقتصادية الخاصة والأهداف المنشودة من وراء إيجاد قانون خاص بالمناطق الصناعية والشراكة المختلطة في إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة إلى جانب الجدول الزمني لتنفيذ نظام المناطق الاقتصادية الخاصة .

حضر ورشة العمل وزير المالية نعمان الصهيبي ووزير النقل خالد الوزير ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري.

إلى ذلك أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي أن تطوير البنية التحتية للقوى العاملة في اليمن وفق معايير تتواءم واحتياجات السوق المحلية والخليجية يمثل أحد الأولويات المهمة في إستراتيجية العمل الحكومي خلال الفترة القادمة .

وأشار نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لدى استقباله أمس أمين عام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بالإنابة الدكتورة لولوة بنت عبد الله المسند «إلى أن الحكومة اليمنية تولي اهتماما كبيرا للقضايا المتصلة بتعزيز وتطوير البنية التحتية للقوى العاملة من خلال نوعية التأهيل المهني والفني المواكب لاحتياجات السوق منوها إلى أهمية تخصيص حصص للعمالة اليمنية في الأسواق الخليجية كمدخل حيوي لاندماج اليمن في منظومة مجلس التعاون الخليجي .

وأشاد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية بمبادرات بعض الدول الخليجية ومن بينها دولة قطر باتاحة مساحة اكبر من التوظيف للعمالة اليمنية .. معتبرا أن القوى العاملة اليمنية تمتلك من المؤهلات والمميزات المهنية ما يجعلها أكثر قدرة على تلبية احتياجات السوق الخليجية منوها إلى أن ثمة جهوداً حكومية حثيثة لتحديث وتطوير قاعدة بيانات معلومات السوق كجزء من الإستراتيجية الحكومية الهادفة إلى تحقيق المزيد من الانفتاح على الأسواق الإقليمية والخليجية .

من جهتها اعتبرت أمين عام المنظمة أن القوى العاملة في اليمن تمثل المخزون البشري الاستراتيجي للسوق الخليجية .. مشيدة بالإسهامات التي قدمتها العمالة اليمنية في تعزيز مسيرة التطوير والنمو في دول مجلس التعاون الخليجي .

حضر اللقاء وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري، ووكيل وزارة الصناعة والتجارة المساعد للتنمية الصناعية والاستثمار عبد الله عبد الولي نعمان.

في ختام أعمال الدورة الثانية للجنة اليمنية الإماراتية:

الإمارات تجدد موقفها الداعم لوحدة اليمن وأمنه واستقراره

اختتام أعمال الدورة الثانية للجنة اليمنية الإماراتية

أبوظبي / سبأ :

جدد وزير الخارجية الإماراتي سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان تأكيد موقف بلاده الداعم لوحدة اليمن وأمنه واستقراره .

وأشار سمو الشيخ آل نهيان في ختام أعمال الدورة الثانية للجنة اليمنية الإماراتية المشتركة أمس بأبوظبي، إلى الظروف والأوضاع التي يمر بها اليمن جراء فتنة التخريب والإرهاب التي تشهدها محافظة صعدة .

وأكدا بهذا الصدد حرص بلاده على دعم كل ما من شأنه أن يكفل وحدة وأمن واستقرار اليمن .. متمنيا للشعب اليمني الخير والتقدم والرخاء وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وحول اجتماعات الدورة الحالية للجنة اليمنية - الإماراتية المشتركة أوضح الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان أن انعقاد هذه الدورة للجنة يأتي في ظل علاقات تاريخية متميزة بين البلدين الشقيقين مبنية على أسس من الاحترام المتبادل والتعاون المشترك .

وقال إن العلاقات المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين تحظى برعاية واهتمام من قبل القيادة الحكيمة في البلدين ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وأخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وأعرب وزير الخارجية الإماراتي عن أمله في أن تسهم اجتماعات الدورة الحالية في المزيد من التعاون المشترك وأن تفتح مجالات جديدة في مسيرة العلاقات بين البلدين.

وقال : « إن هذا الاجتماع يكرس خصوصية العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين وهي خطوة مهمة في مسار التعاون الهادف تطوير وتنمية العلاقات الثنائية والذي يأخذ في الاعتبار مصالح البلدين ويلبي متطلبات مختلف القطاعات وخاصة تنمية وتطوير الاقتصاد اليمني» .

وأضاف: « هذا الاجتماع يشكل مناسبة ثمينة لاستكشاف المزيد من فرص الاستثمار والنظر في زيادة حجم التبادل التجاري الذي بلغ في عام 2008 ما يقرب من ملياري درهم إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها اقتصاد البلدين لتطويره وتحقيق المزيد من المصالح المشتركة في كافة المجالات مؤكدا أهمية ودور القطاع الخاص في هذا المجال « .

من جانبه عبر وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي عن شكره وتقديره لحفاوة الاستقبال التي حظي بها الوفد اليمني خلال إقامتهم في بلدهم الثاني الإمارات، والروح الأخوية التي سادت المباحثات وكان لها الأثر الكبير في نجاح أعمال اللجنة المشتركة بين البلدين.

وأشاد الدكتور القربي بالجهود التي بذلتها اللجنة .. مؤكدا حرص اليمن على تعزيز التعاون مع دولة الأمارات العربية المتحدة في مختلف المجالات وزيادة الاستثمارات فيما بينهما .

وقال : « إن اليمن يواجه العديد من التحديات في الوقت الراهن ومن أبرزها التحديات الاقتصادية والتي يحاول التغلب عليها والتقليل من سلبياتها» .

وفي ختام أعمال الدورة الثانية للجنة المشتركة اليمنية الاماراتية التي عقدت خلال الفترة 14- 16 ديسمبر الجاري بالعاصمة الإماراتية ابوظبي برئاسة وزيري خارجيتي البلدين، وقع الجانبان على 11 مذكرة تفاهم وبرامج تنفيذية للتعاون الثنائي بين البلدين شملت عدداً من المجالات.

حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين صندوق ابوظبي للتنمية واليمن بشأن استغلال منحة حكومة الإمارات للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية في اليمن والبالغ قيمتها 650 مليون دولار، ومذكرة تفاهم بشأن إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين وزارتي الخارجية في البلدين.

كما تضمنت مذكرات التفاهم الموقعة مذكرة بشأن المشاورات السياسية بين البلدين ومذكرة تفاهم في مجال تنمية الصادرات بين وزارة التجارة الخارجية الإماراتية والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات في اليمن، ومذكرة تفاهم في مجال التعاون الفني بين هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الثروة السمكية.

كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن إنشاء مجلس مشترك لرجال الأعمال في البلدين، ومذكرة تفاهم بشأن حماية المستهلك بين وزارة الاقتصاد الإماراتية ووزارة الصناعة والتجارة في اليمن، وكذا مذكرة تفاهم في مجال الأشغال العامة بين البلدين .

كما تم التوقيع على بروتكول تعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، والبرنامج التنفيذي الثقافي بين اليمن والإمارات للأعوام 2010 – 2014 .

واتفق الجانبان على عقد اجتماع الدورة الثالثة للجنة المشتركة في العاصمة صنعاء خلال العام 2011 .

و تناولت مباحثات اللجنة اليمنية الإماراتية المشتركة عدداً من قضايا التعاون الثنائي وسبل تعزيزها وتطويرها في شتى المجالات وبما يحقق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

كما ناقش الجانبان القضايا والتطورات العربية والإقليمية والدولية وسبل التعاون بين البلدين انطلاقا من الإرادة السياسية لقيادتيهما لتعزيز التعاون الثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية وغيرها من المجالات المختلفة بما يخدم امن واستقرار وتقدم البلدين الشقيقين.

حضر ختام الاجتماعات والتوقيع سفير اليمن لدى الإمارات عبد الله حسين الدفعي والقائم بأعمال السفارة شاهر محمد سيف ، والقنصل اليمني بدبي عبد الله سنبل والمستشار الاقتصادي في السفارة اليمنية بابوظبي جمال يحيى القوسي.